Warith Scientific Journal

دراسة محددات التطور العلمي في المؤسسات البحثية للجامعات العراقية مركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة أنموذجاً

Basrah and Arab Gulf Studies centre in Basrah University as a model Iraq - University of Basrah – Basrah and Arab Gulf Studies Centre

أ.د. بشير هادي عودة الطائي
Prof. Dr. Basheer Hadi Ouda Al-Taai
basheer.hadi@yahoo.com
العراق – جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

Study of determinations to scientific advance in research institutes for Iraq's universities

المستخلص:
تقدم الدراسة عرضا تفصيلياً لأهم المشكلات التي يعانيها قطاع التعليم الجامعي عموماً ومؤسسات البحث العلمي على وجه الخصوص بالعراق، في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي تشهدها المؤسسات الأكاديمية في الجامعات العالمية وفي ظل تطبيق الأنظمة الإدارية المحكمة التي تحقق جودة الأداء الأكاديمي، إذ تستعرض الدراسة أهم المحددات التي تحول دون تطور المؤسسات البحثية، كحالة دراسة لواقع مركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة، مسترشدين بواقع التطور العلمي للمركز خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2021 -2022 2022- 2023 2023- 2024)، ثم يتم تقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها معالجة أهم العوائق التي تعترض سبل التطور العلمي في الجامعات العراقية عموماً ومراكز البحث العلمي على وجه الخصوص، كون الأخيرة تعد مرتكزاً للتطور العلمي ومقياساً مهماً لفاعلية الجامعات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمم، منطلقة من فرضية مفادها " أن رفع جودة الأداء الجامعي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يمثل عملية تكاملية غير مجتزأة تبدأ بتوفير المرتكزات العلمية من أبنية ومختبرات ومكتبات ومستلزمات علمية وأنظمة تعليمية وإدارة جامعية كفوءة ومستقلة عن الأجندات السياسية، وتنتهي بتوفير التمويل الكافي لجميع المستلزمات الأساسية للجامعات والمراكز البحثية لتنفيذ خططها وبرامجها العلمية وبما يحقق التواصل مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد سعت الدراسة إلى إبراز دور العوامل المؤثرة في تعزيز النشر العلمي لبحوث الخطة العلمية وأهمية المؤسسات البحثية وتأثير بحوثها العلمية المنجزة والمنشورة ضمن الخطط العلمية في رفع مستوى جودة الأداء الجامعي. وأنتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أبرزها أن حوكمة نظام التعليم العالي واستقلاليته عن الأجندات الحزبية السياسية هو السبيل نحو تطور التعليم الجامعي ورفع مستوى البحوث العلمية المنشورة ومعالجة أهم مشكلات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي ، الكفاءة البحثية، الأداء الأكاديمي، البحث العلمي، النشر العلمي

Abstract:
The study submitted and treat many determinations of Higher Education and Scientific search institutions in Iraq are to suffer from most problems in Governance to Performance Goodness. The factors of sustainable development at the Higher Education, is the formulation of Governance and efficient education Academic Accreditation of education in Iraq to the challenges of problems which have the national level and institutions search securing the happiness of the community at the present and future time, with the Governance to Performance Goodness development steps. This study showcases Basrah and Arab Gulf Studies Centre as a model and discusses the higher education developmental efficiency in Iraq, based on theses Role and Importance of the Governance to Performance Goodness of Higher Education institutions in Iraq to development of Higher Education institutions. hovers on the presumable role of higher education in Governance the development determinations ' damaging effects through the many university's of Iraq.

Keywords: universal education , search efficiency , Universal Performance , Scientific search , Scientific Publishing

المقدمة Introduction :

تعد مراكز البحث العلمي ركيزة أســاســية من ركائز النمو والتطور العلمي والتقني، كون الدراســات البحثية هي الرافد الأســاس للمشــروعات التنموية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية. وقد اهتمت الدول المتقدمة منذ بداية انطلاقتها الصناعية بمجالات البحث العلمي والابتكار وتشجيع براءات الاختراع، إذ أُنشأت لذلك مراكز البحث والتطوير، كما عُنيت جامعاتها بهذه المهمة لما تملكه من كوادر وخبرات علمية وأكاديمية متخصصة في مختلف صنوف المعرفة.

لقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق منذ نشأتها إلى تنمية وتطوير الكوادر التعليمية عبر إنشاء هيأة البحث العلمي لإنشاء المراكز البحثية في الجامعات العراقية، لما لهذه المراكز من أهمية ودور فاعل في تنشيط الحركة العلمية الجامعية ودعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية بالأفكار والابتكارات التي من شأنها رفع مستوى الأداء للطاقات الإنتاجية من جانب، وتنمية وتطوير جودة التعليم والأداء الجامعي من جانب آخر.

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي في جامعة البصرة منذ نشأته عام 1974 أخذ على عاتقه الاهتمام بالقضايا البحثية التي من شأنها رفع مستوى الأداء العلمي وتحقيق جودة الأداء الأكاديمي لجامعة البصرة، فضلاً عن إجراء دراسات اقتصادية تهم خدمة المجتمع، كون ذلك من الأهداف الرئيسة التي من أجلها تم تأسيس المركز وبمختلف الجوانب الإنسانية والعلمية التخصصية. فالمركز باعتباره منبراً علمياً مختصاً بالبصرة ودول الخليج العربي على وجه العموم، هو شخصية معنوية تهتم بأعداد الدراسات والبحوث وإقامة الندوات والورش والحلقات النقاشية، وعقد المؤتمرات العلمية التي تناقش القضايا التنموية المعاصرة للمجتمع، منصباً اهتمامه باتجاه تحديد مواطن الضعف التي تواجه المجتمع البصري ومجتمعات دول الخليج العربي ومحاولة تقديم الحلول والمقترحات الممكنة للمعالجة.

أهمية الدراسة *Importance of the Study* :

تتأتى أهمية الدراسة من الضرورات الملقاة على عاتق مستوى الأداء الجامعي في الجامعات العراقية عموماً والمراكز البحثية على وجه الخصوص، كون الأخيرة تعد حجر الأساس في التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها معظم دول العالم، فالبحث العلمي هو القاعدة التي تنطلق منها الخطط والبرامج والمشروعات التنموية، وبذلك باتت قضية تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق مسألة لا مناص منها من أجل الرقي بمستوى الأداء الأكاديمي للجامعات العراقية ورفع مستوى البحوث المنشورة كما ونوعاً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

إشكالية الدراسة *Problem of the Study* :

تتمثل مشكلة الدراسة في صعوبة الموائمة بين المتطلبات الضرورية لبيئة التعليم العالي في العراق وبين الظروف والمخاطر والمتغيرات الخارجية المحيطة بالمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث، كون تلك الظروف والمخاطر هي خارج نطاق السيطرة وبالأخص العوامل المتعلقة بالاضطرابات الأمنية والسياسية والصحية(الوبائية) وعوامل خلخلة الاستقرار. فالتعليم الجامعي منظومة شاملة تحتاج إلى بيئة علمية مستقلة ومستقرة وتمويل كافي وظروف تتناسب مع طبيعة الأدوار التي توكل للمؤسسات الجامعية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف، وأن السعي نحو تنفيذ أهداف التطور العلمي والتقني للجامعات العراقية يتطلب توفير جميع المستلزمات الضرورية للشروع بتنفيذ البرامج والخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق جودة الأداء الجامعي.

هدف الدراسة *Aim of the Study* :

تسعى الدراسة إلى شرح أهم المعضلات التي يعانيها نظام التعليم الجامعي في العراق، وبيان دور وأهمية المراكز البحثية في العراق، والوظائف المناطة بعمل المؤسسات الجامعية في المجتمع العراقي، من أجل رسم ملامح اتجاهات تحقيق النمو والتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد. كما تهتم الدراسة بإبراز أهمية توفير التمويل والتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج التي تحقق الحاكمية الوظيفية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، كأحد أهم مستلزمات تحقيق جودة التعليم والأداء الجامعي، مركزين على الأداء العلمي لمركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات المدروسة (2021 -2022 ، 2022 -2023 ، 2023 -2024) عبر تطبيق نموذج قياسي يبين أهم العوامل المحدد للنشر العلمي لبحوث الخطة العلمية.

فرضية الدراسة *Hypothesis of the Study* :

تفترض الدراسة بأن رفع جودة الأداء الجامعي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق يمثل عملية تكاملية غير مجتزأة تبدأ بتوفير المرتكزات العلمية من أبنية ومختبرات ومكتبات ومستلزمات علمية وأنظمة تعليمية وإدارة جامعية كفوءة ومستقلة عن الأجندات السياسية، وتنتهي بتوفير التمويل الكافي لجميع المستلزمات الأساسية للجامعات والمراكز البحثية لتنفيذ خططها وبرامجها العلمية وبما يحقق التواصل مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

هيكل الدراسة *Structure of the Study* : تتكون الدراسة من المباحث التالية :-

المبحث الأول / التعليم العالي والبحث العلمي في العراق: الواقع والتحديات.

المبحث الثاني / الأهمية العلمية والاجتماعية لمراكز البحث العلمي في العراق.

المبحث الثالث /والقع التطور العلمي في مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات (2021 -2022 ، 2022 -2023 ، 2023 -2024).

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

التعليم العالي والبحث العلمي في العراق: الواقع والتحديات

لقد شهد نظام التعليم العالي والبحث العلمي في العراق خلال السنوات العشرين الماضية نقلة نوعية وتغيرات جذرية في الأنظمة والسياسات والمستلزمات والتمويل والهياكل والقيادات الإدارية بفعل التغيير السياسي الذي شهده العراق عام 2003، فشهدت هذه السنوات الخروج من مرحلة الإدارة المركزية البيروقراطية الشاملة إلى مرحلة الإدارة الديمقراطية التوجيهية المنتخبة، بيد أن الأخيرة لم تكن الأكثر تناسباً في التأثير الفاعل نحو معالجة المشكلات الماضية، وبناء صروح علمية أكثر تطوراً. إذ أن الحقيبة الوزارية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق قد خضعت لنظام المحاصصة الحزبية والطائفية، جراء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حلت بالعراق بعد تغيير النظام البائد، إذ جلب المحتل نظام المحاصصة الحزبية والفئوية في تقسيم الحقائب الوزارية، فبات هذا النظام هو المتحكم بحيثيات الوزارة التي ينتمي لها الوزير، والتي يجير أنظمتها وسياساتها بما يخدم مصالح حزبه أكثر مما يخدم المصلحة الوطنية، فخضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا النظام البائس الذي جلب الويلات للتعليم العالي في العراق بعد عام 2003، فأضحت المحسوبية والمنسوبية والمصالح الفئوية والعلاقات المشبوهة المؤطرة بالفساد المالي والإداري السمة الطاغية التي هيمنت على جميع ثنايا المؤسسات التعليمية في العراق التي صارت مضطربة حتى في قراراتها العلمية المصيرية، إذ غابت عنها الإدارات العلمية الرصينة والكفوءة، وباتت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة غير مستقلة وغير مستقرة في سياساتها وإجراءاتها تبعا للحزب الذي يرشح وزيره، فابتعدت فيها كثيراً عن الرصانة العلمية في معظم أن لم تكن جميع أوامرها الإدارية، كمنح الدرجات الإضافية للطلبة الراسبين من أجل أنجاحهم، وتخفيض معدلات للقبول في الدراسات العليا، وإلغاء امتحان الكفاءة الإنكليزية للمتقدمين، وفرض الأدوار التكميلية للراسبين في بداية كل عام دراسي، وإلغاء الترقين وفرض نظام العبور وتوسيع الجامعات الأهلية ودخول مستثمرين وتجار غير ممتهنين لأصول التعليم العالي، فضلاً عن وسوء الرقابة والمتابعة للأمتحانات في تلك الجامعات الأهلية، ناهيك عن معادلة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه من جامعات غير معروفة وغير معترف بها ودخول الكثير من الكوادر الجامعية غير المؤهلة للتدريس إلى حقل التعليم العالي والبحث العلمي، هذه العوامل والكثير منها عاناها العراق في السنوات الأخيرة، وشكلت أضافات للمشكلات المتراكمة عن حقبة النظام السابق في عقد التسعينات خلال سنوات الحصار الاقتصادي والنظام الدكتاتوري الذي أبعد التعليم العالي والبحث العلمي عن النهوض بمسيرته العلمية لمواكبة التطورات التكنولوجية التي شهدتها الجامعات العالمية آنذاك، فكان السبب في عزلة الجامعات العراقية عن التطور العالمي، وخروج معظم تلك الجامعات من التصنيفات العالمية لجودة الأداء الأكاديمي، واحتلت الجامعات العراقية العريقة كجامعة بغداد والمستنصرية والبصرة والموصل ذيل القائمة في تلك التصنيفات، بل أن بعضها خرج من التصنيف، وأصبحت الشهادات العليا التي تمنحها هذه الجامعات غير معترف بها، بعد أن كانت الجامعات العراقية يشار لها بالبنان من حيث الرصانة العلمية والكفاءة الإدارية. ويمكن تشخيص أم التحديات التي تواجه التطور العلمي للجامعات العراقية، والتي تعبر عن أهم الكوابح أمام تطور نظام التعليم العالي وبالبحث العلمي في العراق بما يلي:-

1- تراجع كبير في مستويات التمويل المالي على المجالات العلمية والبحثية في الجامعات العراقية، وانخفاض تخصيصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من إجمالي الموازنات السنوية، إذ لم تتجاوز حصة الوزارة ما نسبته(3 %) من تلك التخصيصات طيلة السنوات العشرة الأخيرة من عمر الوزارة، وأن معظم التخصيصات المالية للوزارة تذهب للرواتب وتعويضات الموظفين، إذ يشكل ذلك ما نسبته(92 %) من إجمالي تخصيصات الوزارة، وبالرغم من أن العراق يعد من البلدان الغنية بالموارد المالية بيد أنه من أقل البلدان العربية المجاورة فيما يخصص لقطاع التربية والتعليم، وهذا ما انعكس على ضعف تنافسية وقدرة الجامعات العراقية على مواكبة التطورات العلمية والتقنية التي يشهدها العالم في مجال التطور الجامعي، ومع نظيراتها من مؤسسات جامعية في الدول العربية المجاورة**(ذياب، أسعد محمد، موسى، د. فراس جاسم، 2019: 1).**

2- أن السياسات التعليمية في العراق غير قادرة على الموائمة بين المدخلات التعليمية والمخرجات العلمية في ظل ما متاح من موارد مادية ومالية، ليكونوا الأكثر مهارة بين أقرانهم في تخصصاتهم العلمية والمهنية، فضلاً عن تواضع مساهمة الحكومة في توفير المستلزمات العلمية والتعليمية الضرورية والمناسبة لإنجاز البحوث والدراسات التطبيقية التي من شأنها حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع في الوقت الحاضر، مع ضعف الاهتمام برفع المستوى العلمي للقبول في الدراسات العليا، وتمويل البعثات الدراسية لطلبة الجامعات. فالدولة بأمس الحاجة لتطوير كوادرها العلمية والبحثية.**(مركز الرافدين للحوار، 2022، الموقع الإلكتروني:** https://alrafidaincenter.com/uploads**)**

3- اختلال الهيكل العلمي للجامعات العراقية وعدم ربط التخصصات الجامعية المتخرجة مع حاجة سوق العمل في العراق، ففي كل سنة تخرج الجامعات العراقية الحكومية والأهلية الآلاف من الخريجين الذين يضافون إلى الطبقة العاطلة عن العمل، بسبب عدم توحد السياسات الاقتصادية للدولة والتنسيق بين مختلف الوزارات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا أمر يرتبط كثيراً بترهل التخصصات النظرية، وتدني التخصصات العلمية والتطبيقية**(مكي، 2023 : 8)** ، إذ انه مع وجود مجتمع يعيش حالة التحرر من قيود السياسية السابقة، يتطلب الأمر من صانع القرار السياسي النظر في طبيعة احتياجات المجتمع للمؤسسات الاقتصادية والمصانع والمزارع التي من شأنها أن تستقطب آلاف الخريجين، وتحقق الاستثمار الفعال لرأس المال البشري الذي صرفت عليه الدولة المليارات من أجل تأهيله علمياً ووظيفياً، فضلاً عن هناك خلل كبير في آلية قبول الطلبة والطالبات في الجامعات العراقية، وأصبحت الدراسات المسائية تستقطب ذوي المعدلات المنخفضة طالما كان لديهم القدرة على الدفع المالي، والأمر يصبح أكثر خطورة على مستقبل الدولة والمجتمع عندما تقبل تلك الدراسات المسائية والكليات الأهلية أولئك الطلبة في التخصصات المهمة المتعلقة بحياة الناس كالتخصصات الطبية والهندسية والصيدلة.**(النعيمي، 2006: 13)**

4- تدهور المستوى العلمي للبحوث المنجزة في الجامعات العراقية، إذ أن سياسة بحث علمي ناجحة لا تكتمل بدون وجود التمويل المالي اللازم لها، ولكن تجد أن باب التمويل المالي للبحث العلمي في العراق هو صفر، أو في أحسن الأحوال 0.1 %، وهذا الأمر لا يمكن مقارنته أبدا مع الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي في منطقة الشرق الأوسط والعالم ، وهذا الكلام ليس الغرض منه التهويل بل هو

واقع تم تأكيده في كتب رسمية، في وقت تجد أن أبوابا أخرى كباب الصيانة وباب وقود السيارات ترصد لها الملايين ضمن الموازنة السنوية للجامعة، هذا الحال عانت ولا زال منه كل مراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي يتجاوز عددها الـ 105 مركزا ووحدة بحثية، وغالبا ما تقوم الوزارة بإحالة الأمر إلى الجامعات، فيما تحيل الجامعات الأمر إلى الوزارة. كما إن مؤسساتنا البحثية تعاني أيضاً من ضعف كوادرها البشرية: البحثية والإدارية، لأسباب عديدة، أهمها عدم جدية الوزارة أو الجامعات في إعطاء هذه التشكيلات البحثية المكانة المناسبة لها لتلعب دورها المعروف عالميا، وعدم الجدية في متابعة عملها وتذليل العقبات أمامها لترتقي بمستواها أو إلغائها عندما تفشل بمهمتها. كذلك لم تحرص الوزارة والجامعات على رفدها بأفضل الكوادر البشرية، لتكون فعلا خزانات معرفية عالية الجودة في كادرها البشري ومنتجها المعرفي، بل أن ما يجري في كثير من الأحيان هو عكس ذلك تماما. كما لم تتخذ الوزارة والجامعات خطوات ذات شأن مهم للتطور البحثي من خلال توأمتها مع المؤسسات العالمية المناظرة في البلدان المتقدمة، وإخضاعها لدورات تطويرية مكثفة ومستمرة في جميع المستويات. ناهيك عن عدم الاعتماد على مخرجاتها المعرفية في صناعة وتطوير عملية اتخاذ القرار سواء داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أم خارجها.(**العرداوي، 2022:** https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/08/11)

5- أن التعليم الجامعي في العراق يعاني من مشكلة التوسع الأفقي بسبب كثرة عدد الطلبة والدارسين في الجامعات العراقية الحكومية والأهلية التي تزايدت أعدادها وفروعها بفل ارتفاع معدلات نمو السكان بما يفوق القدرات الاستيعابية للجامعات العراقية، فكان ذلك على حساب التطور العمودي أو الرأسي الذي يعبر عن التطور العلمي والتقني في تلك الجامعات، مما يحول دون جعل التعليم الجامعي أداة فعالة وقادرة على قيادة زمام التحول والتغيير العلمي والمعرفي على مستوى المجتمع والدولة، بالرغم من الخطابات الرسمية المتفائلة والدعايات الإعلامية المكابرة، فيما تزداد وتتعقد المشكلة من سنة إلى أخرى لتصبح معضلة متأصلة في ثنايا العملية التعليمية، مما حد من القدرة على المواجهة والحل. فتطور التعليم في إي دولة يقاس بمدى نجاحه في إعداد كوادر علمية موهوبة، قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع، سواء في تطوير التراكم المعرفي بمختلف العلوم، أم في تقديم الخدمات بمستوى عال من المهارة في جميع القطاعات الإدارية والخدمية التي تمس حياة الناس وتطلعاتهم نحو الحصول على ما هو أفضل.(**عبد الصمد، 2021: 13- 17)**

6- عدم حداثة البنى التحتية اللازمة للتطور العلمي والتقني في الجامعات العراقية الحكومية، وضيق نطاق وهزالة البنى التحتية للجامات الأهلية، فضلاً تواضع المستوى العلمي وعدم تطور الكثير من الكوادر التعليمية العراقية وعدم مواكبة التطورات التقنية في العملية التدريسية للطلبة في الجامعات، وترهل الإدارات الجامعية الوظيفية. ففي حالات كثيرة تم فيها استحداث أكثر من قسم علمي بنفس الكادر التدريسي أو البحثي، لتبرز النتائج السلبية لذلك بعد استحداث القسم المعني رسميا وظهور عجزه عن توفير الكوادر العلمية المتخصصة للعمل فيه، ولاسيما في الأقسام ذات الطبيعة العلمية الصرفة. والآخر هو دخول الكسب المالي كعنصر حاسم في استحداث الكثير من الكليات والجامعات الأهلية، لكونها تمثل مشاريع مربحة لبعض السياسيين والتجار وأصحاب رؤوس الأموال الراغبين في الحصول على أرباح طائلة بتكاليف يسيرة، بغض النظر عن جودة التعليم ومدى قدرته على منافسة نظيره في دول العالم الأخرى، أو مدى حاجة سوق العمل إليه، فظهرت لدينا مؤسسات جامعية أهلية غير لائقة، ولا تعتمد أنظمة صارمة في تعليم طلبتها وزيادة مهاراتهم ومعارفهم. وتقع المسؤولية الرئيسة في تفشي الأمر الأخير على عاتق اللجان الوزارية ذات العلاقة داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسماحها بظهور هكذا مؤسسات جامعية إلى الوجود رسميا.**(عباس، 2023 : 5-7)**

7- أن آلية قبول الطلبة في مؤسساتنا الجامعية تنطوي على خطأ فادح لسببين: الأول، اعتماد معدل النجاح في الدراسة الثانوية كمعيار وحيد واقعا في تقرير انتماء الطالب للكلية أو المعهد، وهذا المعيار هو معيار مضلل في طل الظروف والمتغيرات الحالية المتعلقة بتسريب الأيئلة الوزارية وتطور آليات الغش، فليس كل من حصل على معدل مرتفع هو مؤهل تماما ليدخل كلية الطب أو القانون أو غيرها، كما ليس كل من كان معدله ضعيفا غير مؤهل للدخول إليها. إن معيار المعدل هو معيار خادع وغير دقيق في الوقت الحاضر بنسبة 50%، وفي نفس الوقت فإن ذلك يقلل من قيمة التخصصات العلمية المهمة، فيما يعطي مكانة عالية معنويا لتخصصات أخرى، في وقت أدرك العالم أن جميع التخصصات مهمة في تقدم وتطور المجتمع، وان الناس بحاجة إلى متخصصين مهرة فيها جميعا، فهو بحاجة إلى الإداري والمدرس والمحاسب والمؤرخ الكفء، كما هو بحاجة إلى الطبيب والمهندس والمحامي والقاضي الكفء، وغيرها، ولا يمكن تطوير هذه التخصصات بمعيار المعدل لوحده، بل لابد من إيجاد معايير تنافسية أخرى، تستند إلى المقابلة المباشرة والإختبار الآني، فضلاً عن الاستعداد الفكري والعقلي والإبداعي والنفسي للطالب في اختياره لتخصصه الدراسي، لضمان كفاءته في هذا التخصص الذي سيمضي فيه سنوات حياته المهنية .**(العرداوي، 2022:** https://law.uokerbala.edu.iq/blog/2022/08/11**)**

8- توسع كبير في أعداد الطلاب المقبولين في المؤسسة الجامعية بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لها، إذ من المعروف أن هناك ضوابط معينة تحكم عملية قبول الطلبة في أي مؤسسة جامعية، قوامها حجم ونظام تصميم قاعات الدراسة والمختبرات والساحات وأماكن الأستراحة، والمكتبات، وأعداد الطلاب لكل تدريسي وإداري، ووضع البيئة الجامعية من الناحية الجمالية والقدرة التحفيزية للطالب، وهذه المتطلبات لا يتم العناية بها كثيرا في العراق بسبب الزيادات المتتالية في أعداد السكان دون مواجهتها بزيادة أعداد المدارس والجامعات الحكومية، فباستثناء عدد محدود من المؤسسات الجامعية، في الوقت الذي نجد فيه وزارة التعليم العالي ملتزمة بقبول جميع الخريجين من المدارس الثانوية.**(داوود، موسى، 2022: 2)**

9-عدم تطور مناهج التدريس الجامعي واعتماد معظمها على الأساليب والمعلومات التقليدية وعد تحديث وتطوير المعلومات السابقة والإبقاء على نفس المضامين، فالمناهج الدراسية يكاد يكون معظمها مجرد مناهج نظرية، متخلفة كثيرا عن تهيئة الطالب للاستجابة لحاجاته الحياتية الفعلية بعد التخرج. لذا تجد أن معظم الطلبة بعد تخرجهم ونزولهم إلى سوق العمل يصابون بصدمة كبيرة نتيجة الفجوة الشاسعة بين ما تعلموه في قاعات الدرس، وبين ما يحتاجون إليه حقا من مهارات عملية في سوق العمل. فخريجي كليات القانون والتربية والعلوم السياسية والهندسة وباقي التخصصات على سبيل المثال يجهلون المتطلبات الأولية لمهنهم بعد تخرجهم، وبروز حاجتهم إلى مدة ليست قصيرة لتعلم أبجدياتها، مما يعني أن دراستهم الجامعية كانت مفتقرة إلى الإطار العملي الكافي، لتجعلهم على استعداد شبه تام لسوق العمل، بدلا من تخريج طلبة شبه أميين في هذا المجال. كما تعاني المناهج الدراسية من مشكلة أخرى، ترتبط بعملية استنساخها

وتكرارها بين الكليات والأقسام المتناظرة في الجامعات المختلفة؛ لسهولة استحداث هذه الكليات والأقسام من جانب، وجمود العقلية العلمية وترددها من التجديد من جانب آخر، في وقت تجد أن التعليم في العالم يتطور بسرعة، ويستحدث مناهج وتخصصات جديدة تتلاءم مع متطلبات هذا التطور المعاصر. **(مكي، 2023 :6-7)**

10- أن طرائق التدريس في معظم الجامعات العراقية هي مجرد طرائق عتيقة تقوم على التلقين وإملاء المعلومات وحشرها في عقل الطالب، ومقياس نجاحها هو حصوله على درجة النجاح في الامتحان ومنحه شهادته الجامعية. وبهكذا طرائق تعليمية لن تتطور مهارات الطلاب ولن تساعدهم على توسيع أفاقهم الإبداعية. إذ إن التعليم الحديث يعتمد على مجموعة أساليب ومستلزمات تقنية حديثة تشجع عقل الطالب على الاستجابة السريعة لمفردات المحاضرة، وتحفيزه للبحث عما هو جديد وخلاق فيما يدرسه، بل وإطلاق العنان للشك والتأمل لديه في النظريات القائمة؛ لجعله يفكر عمليا أكثر في ما يتلقى من معلومات، بدلا من قبولها والاستسلام لها. وإن شيوع طريقة التلقين في تعليمنا الجامعي هي السبب في ضعف مهارات الكثير من التدريسيين والطلاب على حد سواء في جامعاتنا، لتخرجهم معظم الكوادر التعليمية العراقية من جامعات عراقية تعتمد نفس طريقة التلقين التي يعلمونها لطلابهم، ففاقد الشيء لا يعطيه كما يقال، ولعدم بذل الوزارة جهدا جوهريا في تدريبهم تحت إشرافها المباشر في جامعات دولية مرموقة تعتمد على طرائق تدريس مغايرة، بل حتى التدريسيين الذين تخرجوا من جامعات دولية تعتمد طرائق تدريس معتبرة لم تنجح مؤسساتنا الجامعية في الاستفادة الفعلية منهم، ووجدوا –غالبا- أن هناك فجوة واسعة تفصل بينهم وبين بقية زملائهم لسبب أو آخر.**(نوري، 2019: 5)**

المبحث الثاني

الأهمية العلمية والاجتماعية لمراكز البحث العلمي في العراق

أن التعليم عموماً والتعليم العالي والبحث العلمي على وجه الخصوص يعد رافداً مهماً من روافد تحسين مستوى الأداء للعاملين وزيادة إنتاجيتهم والحصول على رتبة أعلى للأجر، إذ يُمكن التعليم الأفراد من اكتساب العلم والمعرفة والمهارة ومن ثم الخبرة العملية في تأدية الواجبات الوظيفية والتطور نحو المزيد من الأرباح على راس المال المستثمر في التعليم، فالتعليم يوجه الخريجين إلى أسواق العمل ذات المزايا النسبية كونه يرفع من مستوى القدرة التنافسية للأفراد المتعلمين مقارنة بنظرائهم غير المتعلمين، من خلال التعليم والمهارة في تأدية الوظائف بالشكل المطلوب ورفع الإنتاجية**(وديع ، 2002: 5)** .

ويعد التعليم العالي حلقة أساسية في منظومة المجتمع المدرك للعلم والتقنية ويتأثر ببعضها البعض من خلال علاقات وتفاعلات متبادلة، إذ تشكل متطلبات اقتصاد المعرفة تحديات مهمة تواجه مؤسسات التعليم العالي يترتب عليها نتائج وآثار مباشرة، فأضحى العلم والمعرفة من ابرز مظاهر القوة الاقتصادية للدول، مما يفرض على الجامعات عموماً والجامعات التقنية خصوصاً مواكبة تلك التطورات العالمية، وبذل المزيد من الجهود في أحداث تغيرات مهمة في المناهج الدراسية وطرائق التدريس ومستلزمات التدريس وتوفير المختبرات التقنية الحديثة والورش اللازمة، مع ضرورة الاستعانة بالخبرات العالمية في التدريس عن طريق وسائل الإعارة العلمية والزمالات الدراسية والمنحات البحثية مع جامعات الدول المتقدمة، لتفعيل حقول المعرفة التقنية في الجامعات، مع ضرورة إقامة مذكرات التعاون العلمي وعقد المؤتمرات العلمية المهمة في المجالات التقنية الأكثر والأحدث تداولاً لموضوعات التطورات العلمية والتقنية المعاصرة.

لهذا تعد الجامعة مؤسسة علمية اجتماعية أكثر استجابة للتطورات والتغيرات المعاصرة في العلم والتكنولوجيا، وأكثر تأثيراً في المجتمع بحكم التفاعل المتبادل بينها وبين المجتمع الذي وجدت لخدمته، وهي بذلك تكون قادرة على إحداث التغيير المستمر في بنيتها ووظائفها وبرامجها بالشكل الذي يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للمجتمع الذي تعمل في بيئته**(إسماعيل ،2009: 2)**.

أن التعليم هو حق لكل فرد من أفراد المجتمع، وهو أساسي من حقوق الإنسان، إذ أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تقريره السنوي لعام 1992 على أهمية حصول كل إنسان على التعليم، وعلى ضرورة توفير التعليم المجاني للجميع وبخاصة في المراحل الأساسية منه، كما أشار التقرير إلى ضرورة إتاحة فرص التعليم الثانوي المتكافئة للجميع(الذكور والإناث)، وتوجيه التعليم نحو بناء وصقل شخصية الفرد وبما يحقق احترام كرامة الإنسان والحريات الأساسية **(الأمم المتحدة ، 1993)**، ولم يقتصر الاهتمام العالمي بالتعليم على ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل أكدت عليه جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى باعتباره إحدى الأدوات الرئيسة التي تساهم في بناء وتطور المجتمعات الإنسانية، وترفع من قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ففي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1996 جرى التركيز على التعليم بوجه خاص لعلاقته المباشرة ولتأثيره القوي في زيادة القدرة بالاتصال والفهم المتبادل**(الأمم المتحدة ، 1996)**.

أن الاستثمار في تنمية قدرات العنصر البشري أصبح قضية محورية تشغل بال صناع القرار في جميع دول العالم، كون العلم والمعرفة وهو السلاح الذي تتحصن به الدول أمام جميع التحديات التي تواجهها، فالاستثمار البشري يعد إضافة إلى راس مال المجتمع، وإن إيلاء الاهتمام المتزايد للاستثمار في تنمية العنصر البشري إنما يرجع إلى أن أي مجتمع يحتاج في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الكوادر العلمية والتقنية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها العلمية والتقنية والإدارية. ويبرز التعليم من بين أهم أساليب تنمية القدرات البشرية وتطوير كوادرها وإعادة تأهيلها، فهو الذي يعمل على نشر الوعي العلمي وتعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها، كما يوفر التعليم الإطار العلمي لإبراز القدرات الكامنة لدى المتعلمين وفسح المجال بصورة أكثر شمولية لأبرز هذه القدرات والمهارات لتواكب التطورات العلمية والتقنية المعاصر، إذ أن طول فترة التدريب والتعليم والمستوى المهاري المكتسب يعد المصدر الرئيس للتفاوت بين دخول العاملين، إذ يرفع التدريب والتعليم إنتاجية العامل**(عبد القادر، 2001 : 4)**.

وفيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي الذي يهتم بالجانب الأكاديمي، فينصب التأثير المباشر على تنمية العنصر البشري وتطوير إمكاناته وتحفيز قدراته وخلق مهارة فنية متخصصة في مجال الوظائف المتاحة في سوق العمل والوظائف التي تحتاجها المؤسسات والمصانع والمجالات الوظيفية الأخرى عبر ما يلي **(إبراهيم ، 2003: 92)** :-

1.تقع على عاتق التعليم العالي مهمة أعداد المختصين والفنيين والعمال المهرة الذين يؤهلهم التعليم للتعامل مع معطيات العلم والتكنولوجيا الحديثة في الثورة المعلوماتية.
2.يُعنى التعليم العالي بتنمية الفرد أخلاقيا وثقافياً كما يُعنى بتحسين قدراته الإنتاجية وتطويرها، وقد تبين بالتجربة أن مستوى بسيط من التعليم يؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العامل، إذ أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة(30%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية، وبحوالي(320%) بعد الدراسة الثانوية، وبما يزيد على(600%) بعد الدراسة الجامعية.
3.تراعي مناهج التعليم العالي المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ومحاولة مد جسور التعليم لأقصى فئة اجتماعية، من خلال الندوات والدورات والورش التي تقيمها الجامعات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بغية تأهيل الأفراد وتعرفهم بأهمية التعليم الجامعي، فالتعليم يقدم التأهيل العلمي والفني لإفراد المجتمع بالشكل الذي يجعلهم قادرين على معرفة أسرار التكنولوجيا الحديثة وطبيعة تركيبتها وكيفية التعامل معها، إذ أن هدف التعليم الأساس هو زيادة قدرة الفرد على التكيف مع ما يستجد من المتغيرات العلمية والتكنولوجية، وبالتالي مع المتغيرات الاجتماعية الناجمة عنها، إذ تحتاج عملية التكييف تلك بجانب الاعتبارات الثقافية والنفسية إلى تنمية مهارات الفرد الذهنية التي تؤهله للتعامل المباشر مع مصادر المعرفة دون وسيط بشري مستبدلاً إياه بوسيط معلوماتي واتصالي.
وهكذا فأن التعليم العالي في العراق أضحى مطلباً رئيساً لا غنى عنه لحياة كريمة مزدهرة ومواطنة سليمة صالحة، وهو شرط للعمل النافع والمكسب المشروع. وأن التعليم العالي الجيد هو الذي يُعنى بتطوير مهارات الأفراد وتنمية قدراتهم، ويعد أساسياً للتطور العلمي والتقني، فكلما كان الإنفاق على التعليم كبيراً كلما أمكن الحصول على تعليم جيد، فنظام التعليم الرصين هو أمر أساسي للتنمية المستدامة، وأن تشييد الاقتصاد القائم على المعرفة هو أمر ضروري. ويمكن متابعة تطور مستوى التعليم العالي في العراق عبر المؤشرات التالية**(الجلبي،2000 : 382)**:-

1.**معدل الالتحاق بالتعليم:** يلاحظ أن العراق قد بذل جهوداً كبيرة في مجال تطوير القطاع التعليمي عموماً والتعليم العالي بشكل خاص من خلال رفع نسب الالتحاق بهذا القطاع. فمثلاً قد ازدادت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي خلال المدة(2010-2020) بمعدل(25%) ، وبلغ عدد الطلبة المقبولين 247 ألف طالب للعام الدراسي(2019-2020)، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين(107) ألف خريج لنفس العام (http://www.cosit.gov.iq)، وأن هذه الأعداد المرتفعة ذات فائدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكن آثارها التنموية كالاستثمار في راس المال البشري مرتبطة بإيجاد فرص عمل مناسبة وجديدة وفي مجالات أكثر إنتاجية.
2.الأنفاق على التعليم: إن معدلات الالتحاق المتزايدة بالتعليم العالي تفرض على الدولة زيادة في حجم الإنفاق على هذا التعليم، لمواكبة التطورات في نسب ومعدلات الالتحاق بالنظام التعليمي الجامعي. إضافة إلى أن تطوير برامج التعليم العالي لتساير التطورات العلمية والتكنولوجية والمناهج المتقدمة في التدريس تحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة وتأهيل لمختصين لها عبر إرسال البعثات والدورات التطويرية إلى الجامعات المتقدمة. بيد أن نسب الأنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في العراق كانت متدنية جداً ولا تتناسب مع حجم الأعداد الملتحقة بالتعليم الجامعي، إذ تم تخصيص مبلغ وقدره(3,2) تريليون دينار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي كنفقات مخصصة لها من قانون الموازنة العامة أي ما نسبته(1,63%) من إجمالي النفقات العامة لسنة 2023 **(وزارة المالية- قانون الموازنة العامة ، 2023: 72)**.

المبحث الثالث

واقع التطور العلمي في مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات (2021 -2022 ، 2022 -2023 ، 2023 -2024)

نبذة تعريفية بمركز دراسات البصرة والخليج العربي :

أُسس هذا المركز في 2/12/ 1974 بتوصية من مجلس جامعة البصرة، وبقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وقد عقدت ست ندوات علمية عالمية حول قضايا الخليج العربي، إبتداءً من عام 1978 وإنتهاءً بعام 1989. كما عقد المركز ندوتين علميتين عالميتين عام 1982 بالتعاون مع مركز دراسات الخليج العربي بجامعة أكستر- بريطانيا في صيف عام 1981 بعنوان (شط العرب) و (العراق المعاصر). أما عن أهم الندوات الدولية فقد عقدت ندوتان دوليتان الأولى بعنوان (المكتبة وعروبة الخليج) في عام 1978 ، والندوة الثانية بعنوان (الطفل في الخليج العربي) عام 1979. **(مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2019: 2-5)**

وتصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي أربع مجلات علمية محكمة هي (الخليج العربي) و (دراسات البصرة) و(الاقتصادي الخليجي) و (دراسات إيرانية)، كما تخرجت منه دورتان للماجستير(15 طالباً وطالبة) للعامين الدراسيين (1987-1988) و (1988-1989)، وقد صدر عنه أكثر من (130) كتاباً بمختلف التخصصات العلمية والإنسانية حول البصرة والخليج العربي، وحاليا يضم المركز خمسة أقسام علمية هي قسم الدراسات اللغوية والأدبية وقسم الدراسات السياسية وقسم الدراسات الاقتصادية وقسم الدراسات التاريخية وقسم الدراسات الجغرافية، ويبلغ إجمالي عدد التدريسيين في المركز (57) تدريسياً ويعمل لدى المركز نحو(58) موظفاً ، أي أن إجمالي الكادر المتواجد في مركز دراسات البصرة والخليج العربي حتى نهاية عام 2022 بلغ (115) فرداً. **(مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2023: 7)**

ويمكن بيان الهيكل الإداري لملاكات المركز التدريسية والوظيفية على النحو التالي:-

أ- **الملاكات التدريسية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي :** يمثل عدد تدريسيي المركز ما نسبته ثلث(33%) العدد الإجمالي للكوادر العلمية والإدارية العاملة بالمركز. ويعد المركز أحد أهم المراكز العلمية المتخصصة في الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبصرة ودول الخليج العربي في العراق عموما وفي جامعة البصرة على وجه الخصوص، إذ يحتوي على خمسة أقسام علمية هي الدراسات الاقتصادية والدراسات السياسية والدراسات التأريخية والدراسات الجغرافية والدراسات اللغوية، فضلاً عن عدد من الوحدات الإدارية والشعب العلمية التي تضم مكتبة المركز وموسوعة دراسات

البصرة والخليج، ومن خلال الجدول أدناه الذي يبين أعضاء الهيأة التدريسية بحسب الألقاب العلمية للسنوات 2021-2024

الجدول(1) : أعضاء الهيأة التدريسية في مركز دراسات البصرة والخليج العربي للمدة 2021-2024 .

السنة الدراسية	أستاذ	%	أستاذ مساعد	%	مدرس	%	مدرس مساعد	%	المجموع
2022-2021	6	10	18	31	17	29.3	15	25.3	56
2023-2022	7	12.5	21	37.5	16	28.5	16	21.5	60
2024-2023	9	15.8	23	40.4	17	22.8	18	26,5	67

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي , قسم التخطيط والمتابعة، وقسم الشؤون العلمية والإدارية , بيانات غير منشورة 2024 .

يلاحظ من الجدول (1) إن العدد الكلي لأعضاء هيأة التدريس في مركز دراسات البصرة والخليج العربي قد حقق أعلى مستوى له في العام الدراسي الأخير وبمقدار (67) تدريسياً، بعد أن كان في العام الدراسي(2022-2021) عند أدنى مستوياته بمقدار(56) تدريسياً، وأن هذا التغيير الحاصل في عدد الملاكات التدريسية والدرجات العلمية ترجع بالدرجة الأولى إلى التنقلات بين كليات الجامعة والمركز بحسب التخصصات المطلوبة من وإلى المركز، وبالدرجة الثانية إلى الترقيات العلمية لتدريسيي المركز، فضلا عن التعيينات الجديدة للقب مدرس مساعد، كما يتضح من النسب المئوية للملاكات التدريسية المعروضة في الجدول أن التدريسيين بلقب مدرس هم الأكثر عدداً مقارنة بالحاصلين على لقب أستاذ الذين هم أقل عدداً. وهذه الحالة من التوزيع تعطي الحافز الكبير للباحثين في المركز لأجراء البحوث والدراسات العلمية سعيا لتطوير المركز وتحسين مستوى أدائهم البحثي بهدف رفع مستوى جودة الأداء الجامعي والحصول على الترقيات العلمية مستقبلاً.

ب- الملاكات الوظيفية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي : يشكل الهيكل الإداري للمركز حوالي ثلثي العدد الإجمالي للمركز، أي أن ما نسبته(66%) من كادر المركز هم موظفين من حملة شهادات البكالوريوس والإعدادية والمتوسطة وما دونها، الذين وصل عددهم في عام 2024 إلى حوالي(200) موظف وموظفة**(إحصاءات المركز لعام 2024 ، بيانات غير منشورة)**، وإن للكادر الإداري والوظيفي في المراكز الأثر البالغ والكبير في تحقيق الأداء الفعال والجيد الذي تقوم به الملاكات التدريسية العاملة في الأقسام العلمية للمركز كلٌ حسب تخصصه العلمي، فطبيعة الأعمال الإدارية الموكلة للموظف تمثل التنظيمات الإجرائية التي يحتاجها العمل البحثي كمستلزمات وظيفية تضمن حقوق الباحثين في مختلف الجوانب المالية والإدارية والعلمية، إذ تعد إدارة المراكز المحور الأساس في العملية البحثية، وأن وجود إدارة جامعية متميزة في خصائصها، وإستراتيجية متطورة في نظرتها للواقع والمستقبل وعلمية في توجهاتها وكفوءة في أدائها، سيخلق حالة من الإبداع والابتكار والنهوض بالمستوى المعرفي للتعليم العالي.**(حسين، 2016: 13)**

ولتسليط الضوء على المستوى العلمي للعاملين في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بحسب الشهادة للأعوام 2021-2024 ، نلاحظ أن أغلب العاملين في المركز هم من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه والبكالوريوس، إذ يشكلون حوالي(75%) من كادر المركز، والجدول التالي يعرض تلك الأعداد بوضوح .

الجدول(2) : توزيع الموارد البشرية العاملة في المركز بحسب المؤهل العلمي للمدة 2016-2022

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	إعدادية فما دون	المجموع
2022-2021	24	32	69	63	188
2023-2022	26	34	73	61	194
2024-2023	31	36	76	57	200

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي , قسم التخطيط والمتابعة , بيانات غير منشورة 2024 .

يتبين من الجدول أعلاه أن كادر المركز إجمالاً قد ازداد من (188) مورداً بشرياً عام(2021-2022) إلى(194) مورداً بشرياً عام(2022-2023) ثم إلى(200) مورد في السنة الأخيرة وبنسبة زيادة(0,2%)، وذلك يرجع إلى زيادة التعيينات الجديدة، والتنقلات من كليات الجامعة ومقر رئاسة الجامعة إلى المركز، إذ يلاحظ أن عدد الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس هو الأكبر في هيكلية المركز، وفي المرتبة الثانية الموظفين من أصحاب ما دون البكالوريوس، ليشير ذلك بجلاء إلى أن الملاكات الإدارية هي الصفة الطاغية على المراكز البحثية، حيث تستحوذ على ما نسبته(66%) من إجمالي عدد العاملين الحاصل، والسبب في ذلك غياب التخطيط الاستراتيجي في رؤية الجامعة لتطوير وتفعيل مراكز البحث العلمي، وعدم وجود تخطيط مستقبلي في إجراءات التنقل التي قامت بها رئاسة جامعة البصرة في السنوات الأخيرة لبعض الكوادر الوظيفية، بحجة الحاجة الماسة للكوادر الإدارية في المراكز البحثية.

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي هو مركز بحثي علمي بامتياز، وتصدر عنه في الوقت الحاضر ثلاث مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير هي مجلة الاقتصادي الخليجي ومجلة دراسات الخليج العربي ومجلة دراسات البصرة، وأن أكثر أبحاثها المنشورة هي لباحثي المركز فضلاً عن كليات الجامعة والجامعات الأخرى العراقية والعربية. ويتحمل الباحث أجور التقييم والنشر، ولا تتحمل رئاسة الجامعة هذه التكاليف باستثناء السلف المقدمة للمركز لدفع تكاليف القرطاسية التي يحتاجها المركز. ومن هنا يجب ان يكون هناك اهتمام بمسألة النشر العلمي، إذ من الأجدر أن تقوم الجامعة مثلاً بدفع تكاليف النشر أو جزء منها بعد نشر البحوث، كما كان معهود سابقاً في عملية التعضيد التي تجرى للبحوث، إذ يشجع ذلك على جذب الاهتمام الأكبر للباحثين لنشر بحوثهم، وتعد هذه المشكلة المعضلة الرئيسة أمام تطور حركة النشر العلمي في

المركز، إذ لا فائدة من بحث يُنجز ويُحكم علمياً ولا يُنشر في المجلات العلمية للإفادة منه في رفد المكتبة العلمية، وبما يقود إلى سد جزء من الفراغ العلمي في المصادر **(الحلفي، 2015: 34)**.

أن استراتيجية المركز بوصفه هيأة أكاديمية علمية مستقلة وطنية تعمل على تعميق الروابط بين العراق ودول الخليج العربي خاصة وبلدان العالم بصورة عامة في المجالات العلمية كافة، وإن مهمته بلا شك تتركز على تقديم البحوث والدراسات في مختلف الاختصاصات لا سيما الاقتصادية والسياسية، كون بلدنا أحوج ما يكون في السنوات الأخيرة إلى دراسة وتحليل واقتراح المعالجات الممكنة لما يعانيه من ظروف صعبة وأزمات مستمرة. ويمكن إيضاح النقاط الأساسية لاستراتيجية المركز عبر الخطوات التالية:- **(العطار، 2012: 12)**

أ- يتم وضع خطة للبحوث والدراسات والحلقات النقاشية الأسبوعية بصورة تتفق مع أولويات مشاريع التنمية في البلد ودول الخليج العربية على وفق المعايير العلمية.

ب- التركيز على المشكلات المعاصرة والقضايا المهمة للعراق والخليج العربي في الندوات العلمية، لاستخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي من أحداث ومتغيرات والاستفادة منها في رسم السياسات التنموية لمعالجتها وتطوير العمل في مختلف حقول المعرفة.

ج- توفير فرص التعاون العلمي في مجال الدراسات الجامعية الاولية والعليا في اختصاصات المركز، وتنمية القدرات البحثية للباحثين المبتدأين.

د- القيام بإعداد وتطوير وتدريب الباحثين الجدد على المنهج العلمي والإشراف على بحوثهم.

هـ- تعميق وتطوير المعرفة والوعي لكل حالة لها علاقة بقضايا المنطقة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً مع تقديم المقترحات ذات الفاعلية في الإجراء والتنفيذ بغية معالجة أهم المشكلات.

و- تبادل الخبرات والمعارف مع الباحثين والمختصين في منطقة الخليج العربي والعالم للافادة من خبراتهم في مختلف المجالات ذات العلاقة بالقضايا المدروسة.

وبغية توطيد وبناء العلاقات الاجتماعية مع المنظمات المجتمعية ورفع مستوى الأداء البحثي لتدريسيي المركز، قام مركز دراسات البصرة والخليج العربي بإجراء دراسات تعتمد على التخطيط الاستراتيجي بغية تحسين كفاءة العاملين وأدائهم البحثي من اجل ضمان جودة مخرجات المركز في الجوانب الإنسانية، إذ قدم المركز أنموذج في المضي نحو تفعيل العمل البحثي المجتمعي عبر عدد من المؤشرات التنموية، كما سعى المركز لإحداث نقلة نوعية في تحسين مستوى الأداء للنشاط البحثي عبر تحقيق أهداف الاستدامة المعرفية في المجالات العلمية ومسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من شحة الموارد المالية للمركز، وأن معظم هذه الجهود تتم بمساهمات شخصية من قبل اساتذة المركز، لتنمية قدرات الباحثين عن طريق حزمة المقترحات المقدمة إلى صانعي القرار على مستوى الدولة(الوزارة) أو الجامعة أو المحافظة.

وفيما يتعلق بالنشاط العلمي للمركز المختص بالبحوث والدراسات التي يقوم بها باحثوا المركز، فيمكن القول أن بحوث المركز ودراساته قد لاقت صدى واسع بين صفوف الدراسات العلمية الأكاديمية في الجامعات العراقية عموماً وجامعة البصرة على وجه الخصوص، بالرغم من ضعف الدعم المالي المقدم للجامعات العراقية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ ترد الوزارة بأن سبب ذلك يعود إلى قلة التخصيصات المالية في موازنة الدولة الاستثمارية الممنوحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي لم تتجاوز نسبة(1,68%) طلية السنوات الخمس الأخيرة(2018-2022)**(جامعة البصرة، 2023: 3-5)** ، وقد أسهمت الأقسام العلمية في مركز دراسات البصرة والخليج العربي بمجموعة كبيرة من البحوث التي قبلت ونشرت في المجلات العلمية المحلية والدولية خلال السنوات(2017- 2022)، وقد كانت تكاليف النشر يتحملها الباحث، فضلاً عن المستلزمات العلمية الأخرى المتعلقة الأنترنت، ومستلزمات القرطاسية ونفقات السفر والإيفاد للجامعات الأخرى أو للمناطق المتعلقة بالدراسة، وكان لقسم الدراسات الاقتصادية الحظ الأوفر في ذلك من حيث الأهمية النسبية للبحوث المنجزة والمحكمة علمياً، فتراوحت المساهمة البحثية لقسم الدراسات الاقتصادية ما بين(36% - 52%)، أما قسم الدراسات الجغرافية فكان الأقل مساهمة والتي تراوحت(9% - 4%) خلال تلك السنوات، ويوضح الجدول التالي البحوث المنجزة المحكمة علمياً والمقدمة من قبل باحثي مركز دراسات البصرة والخليج العربي .

جدول رقم (3) : البحوث المحكمة علمياً (المقبولة للنشر والمنشورة) في مركز دراسات البصرة والخليج العربي

القسم	2016	2019	2023
الدراسات السياسية والاستراتيجية	%12	%11	%11
الدراسات اللغوية والأدبية	%29	%19	%18
الدراسات الاقتصادية	%36	%48	%52
الدراسات التاريخية	%14	%11	%15
الدراسات الجغرافية	%9	%11	%4

للسنوات 2016- 2023(نسب مئوية)

المصدر: جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، وحدة النشر العلمي، منشورات عام 2024.

شكل رقم (1) : الأهمية النسبية للبحوث المحكمة علمياً لأقسام المركز للسنوات 2016- 2019 - 2023

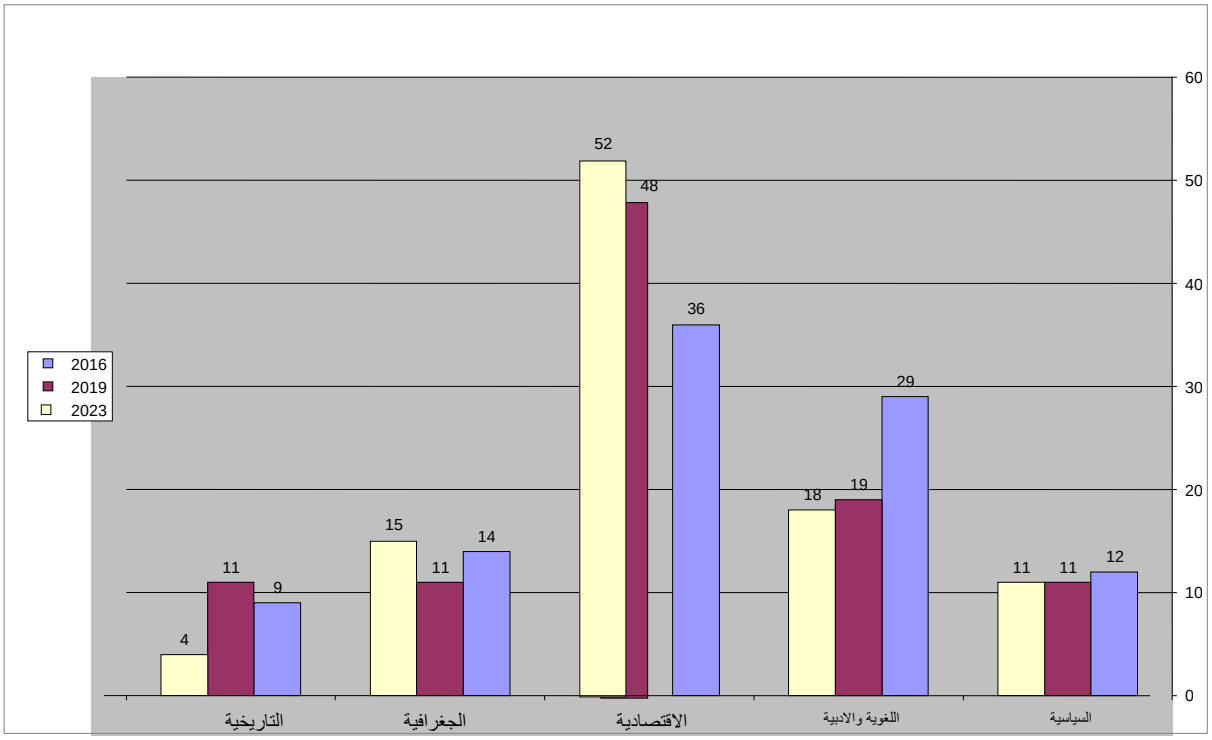

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) وتطبيق برنامج EXCEL .

يشير الشكل أعلاه بجلاء إلى مستوى إنجاز البحوث والدراسات في الأقسام العلمية لمركز دراسات البصرة والخليج العربي للسنوات(2016-2019-2023)، وبما يوضح التوجه العلمي للمركز من حيث نوعية البحوث المحكمة علمياً، إذ استحوذ قسم الدراسات الاقتصادية على الحصة الاكبر وبنسب تتراوح ما بين (36% - 52%) للسنوات أعلاه، ويعزى ذلك الى مستوى كفاءة باحثي القسم البالغ عددهم (11) تدريسياً، كما أن باحثي الأقسام الأخرى لا يقلوا شأناً عنهم في نشاط النشر العلمي للبحوث، إلا أن انخفاض مستوى البحوث المنشورة في قسم الدراسات الجغرافية مثلاً يعود إلى قلة عدد تدريسيي القسم البالغ(6) تدريسيين فقط، وغالباً ما تنجز معظم بحوث الخطة العلمية أن لم تكن جميعها، بيد أن نشاط النشر العلمي أقل مما هو منجز دائماً، ويقف وراء ذلك مجموعة من المسببات أبرزها التكاليف المصاحبة للنشر العلمي، وعدم توفير المستلزمات الضرورية للباحث كالانترنت والحوافز للنشر العلمي، وبرغم تلك المصاعب فأن نشاط النشر العلمي لباحثي المركز يعد الأكثر في جامعة البصرة إذا ما قورن بالنشاط البحثي لتدريسيي الكليات، إذ أن احد أهم الأسباب المشجعة للوصول الى هذه النسب هو سعي معظم باحثي المركز إلى الحصول على الترقيات العلمية ورفع شأن المركز في الأوساط العلمية والأكاديمية للجامعة.

أما ما يخص المؤتمرات الدولية التي شارك بها باحثوا المركز داخل العراق وخارجه، فكان قسم الدراسات الاقتصادية أيضاً السباق في المشاركة بتلك المؤامرات وحسب الجدول التالي:-

جدول رقم (4) : المشاركات البحثية في المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية والخارجية لباحثي مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات 2016- 2019 - 2023

القسم	2017-2016		2020-2019		2023 – 2022	
	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي	مؤتمر محلي	مؤتمر خارجي
الدراسات السياسية والاستراتيجية	4	1	1	0	7	2
الدراسات اللغوية والأدبية	3	0	0	0	5	1
الدراسات الاقتصادية	7	3	2	0	12	4
الدراسات التأريخية	3	0	0	0	4	0
الدراسات الجغرافية	6	1	0	0	9	2

المصدر: جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، وحدة النشر العلمي، قسم الشؤون العلمية.

يبين الجدول رقم(4) المساهمات البحثية لتدريسيي المركز في المؤتمرات المحلية والخارجية، إذ تشير أرقام الجدول إلى تفوق قسم الدراسات الاقتصادية في تلك المساهمات خلال السنوات المعروضة بالجدول أعلاه، كما يلاحظ من هذه المشاركات أنها كانت في أدنى حدودها في العام الدراسي(2019-2020) بسبب جائحة وباء كورونا(COV-19) ، فكانت المؤتمرات الخارجية شبه معدومة والمؤتمرات المحلية إلكترونية، ولم يوثق معظم باحثي المركز مشاركاتهم البحثية في تلك المؤتمرات الإلكترونية، لذلك كانت المشاركة في المؤتمرات في أدنى معدلاتها في ذلك العام، ولكن في العام الدراسي(2022-2023) شهدت عملية المشاركة في المؤتمرات المحلية والخارجية تطوراً مهماً مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي عزز المكانة العلمية للمركز ورفع من مستوى الأداء الجامعي لسابق عهده بما يحقق أهداف الحاكمية وجودة الأداء الجامعي وفقاً لمؤشراتها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أن مركز دراسات البصرة والخليج العربي قد حقق خطوات جيدة نحو تواصل العمل من قبل باحثي المركز بجهود مضنية من خلال حضور فاعل في الأوساط الأكاديمية والثقافية عن طريق اعتماد أنظمة حديثة لتبادل المعلومات مستمداً من الانفتاح المؤثر على مجمل المتغيرات والمستجدات العلمية والثقافية في عالم اليوم. وتوثيق أواصر التعاون والتنسيق والعمل المشترك مع كليات الجامعة ومراكزها والجامعات والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية في داخل العراق ومحيطه الإقليمي اعتماداً على مجموعة من القيم الراسخة ذات الإسهام المثمر في ميادين التنمية المستدامة لمختلف الفعاليات والنشاطات وفي شتى المجالات. **(الحلفي، 2021: 4)**

ومن المهام الأساسية الملقاة على عاتق مركز دراسات البصرة والخليج العربي والتي يجب أن يؤديها بصورة متكاملة هي حجم الخدمات المجتمعية المتمثلة بالندوات التثقيفية والزيارات الميدانية والدورات والورش الخاصة بخدمة المجتمع، فضلاً عن اللقاءات والخدمات الأخرى التي تقدمها البحوث والدراسات التي تسعى إلى معالجة أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع البصري والخليجي على حد سواء ، وهذه الجوانب تتطلب ما يلي:- **(العطار، 2012: 3)**

أ- التغلغل في أوساط المجتمع بكامل فئاته وتقديم خدمات التدريب والتعليم المستمر لأفراد المجتمع ، وإعطاء الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى لرجال الأعمال والمستثمرين للإسهام في إنجاح المشروعات الاستثمارية وجعله أكثر قدرة على تحقيق النمو والربحية .

ب- المشاركة في نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصاد وتهيئة الابتكارات والاختراعات ورعاية العلماء والمبدعين عبر عرض وتوفير المعرفة العلمية والتقنية المتعلقة بذلك.

ج-تمكين المرأة والشباب والسعي من اجل ضمان حصولهم على حقوقهم في التعليم والعمل والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع ودوائر صنع القرارات.

د-تقديم الاستشارات تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والدورات العلمية وحل الخلافات.

وقد دأب مركز دراسات البصرة والخليج العربي على متابعة نفسه بنفسه لتقويم أداء المركز مقارنة بالأعوام السابقة وذلك بعقد مؤتمرات علمية سنوية مهمة في اغلب أقسام المركز ركزت في توجهاتها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البصرة ودول الخليج العربي ضمن إستراتيجيته للنهوض بالواقع العلمي والمعرفي وتطوير المجتمع . والجدول التالي يعرض بيانات بأهم أنشطة المركز منذ عام 2016 ولغاية العام 2023 وكالآتي:-

جدول(5) : الأنشطة العلمية والمجتمعية التي أقامها المركز خلال المدة 2016-2023

السنة	المؤتمرات العلمية السنوية	الندوات العلمية	الحلقات النقاشية	الزيارات الميدانية	الدورات التدريبية	الورش العلمية
2016-2022	4	73	265	42	35	31

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي , قسم الشؤون العلمية ، وحدة البحث والتطوير , بيانات غير منشورة 2024 .

وفي مجال النشر العلمي والإصدارات العلمية , فللمركز ثلاث مجلات علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الرصينة لأساتذة المركز والجامعات العراقية والعربية والقطاعات العلمية الأخرى. كما للمركز نشرة شهرية تعنى بنشر المواضيع التي تعالج المستجدات الطارئة والقضايا الأكثر تأثيراً بالواقع المعيشي، إذ تمثل هذه الإصدارات توثيقا لأهم الأحداث الجارية في مدينة البصرة ودول الخليج العربي .

جدول (6) :أعداد المجلات التي تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي للمدة (2016 -2022)

اسم المجلة	مجلة دراسات الخليج العربي(نصف سنوية)	مجلة دراسات البصرة(نصف سنوية)	مجلة الاقتصادي الخليجي(فصلية)
2017-2016	2-1	22 -21	30-29و28-27
2018-2017	2-1	23-22	34-33و32-31
2019-2018	2-1	24-23	38-37و36-35
2020-2019	0	0	0
2022-2021	2-1	25-24	41-40 و 40-39
المجموع(عدد)	8	8	16

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصاءات مركز دراسات البصرة والخليج العربي ,شعبة النشر العلمي , بيانات غير منشورة 2023 .

إذ يبين الجدول أعلاه أن المركز يصدر سنوياً ثمان مجلات علمية(مجلتان سنويتان ومجلة فصلية)، إذ كانت البحوث الاقتصادية هي الأكثر عدداً في النشر العلمي لمجلة الاقتصادي الخليج المعنية بنشر البحوث الاقتصادية والمحاسبية والمصرفية والإحصائية والإدارية، لذا كانت هذه المجلة الأكثر نتاجاً علمياً من المجلتين الأخريتين، وأن عملية النشر العلمي لمجلات المركز مستمر بشكل دوري منتظم باستثناء العام الدراسي(2019-2020) الذي أدى بسبب أزمة جائحة كورونا إلى توقف النشر العلمي. كما تعد مكتبة مركز دراسات البصرة والخليج العربي واحدة أهم وأعرق الروافد العلمية لمكتبات جامعة البصرة منذ تأسيس المركز عام 1974، وحتى يومنا هذا، فتقدمالمكتبة شتى المصادر العلمية المهمة للباحثين والدراسين من مختلف فروع المعرفة، وفي جميع الكليات والجامعات العراقية.**(جامعة البصرة قسم الشؤون العلمية، 2018)**

قياس الأداء العلمي لمركز دراسات البصرة والخليجي العربي خلال السنوات المدروسة :-

1- توصيف النموذج :

أن عملية إنجاز البحوث العلمية لباحثي مركز دراسات البصرة والخليج العربي تعد الخطوة الرئيسة نحو بناء القدرات العلمية والعملية ودعم الأهداف التي تأسس من أجلها المركز، إذ أن عماية البحث العلمي هي محور التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلدان العالم المتقدمة والنامية، لذلك تنظر جامعة البصرة لمراكزها العلمية على أنها الأساس في العملية التعليمية. بيد أن أنجاز بحوث الخطة العلمية لباحثي المركز يرتبط بمجموعة من المحددات أهمها وأولها عدد بحوث الخطة العلمية، وعدد البحوث المنجزة في الخطة العلمية، وعدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية، وعدد الشهادات العلمية العليا في كل قسم، وعدد الترقيات العلمية في كل قسم، وعدد البحوث المنشورة في مستوعبات سكوباس لكل قسم.

أن بناء النموذج القياسي للدراسة يستند على عملية توصيف متغيرات وبيانات الدراسة، فالبيانات لا بد أن تكون وفق نموذج تجميع البيانات(PANEL DATA) لأن سنوات الدراسة قليلة(ثلاث أعوام دراسية)، لذلك ستكون البيانات خلال هذه السنوات(2021-2022)(2022-2023)(2023-2024) بشكل مقطعي مدمج لخمسة أقسام هي على الترتيب قسم الدراسات الاقتصادية، قسم الدراسات التاريخية، قسم الدراسات الجغرافية، قسم الدراسات اللغوية، قسم الدراسات السياسية. وبالتالي فإن عدد مشاهدات النموذج سيبلغ (خمسة عشر مشاهدة) وبحسب تطبيق النموذج وفق العلاقة الدالية التالية:

$$R = f(X_1, X_2, X_3)$$

R : المتغير المعتمد: عدد البحوث المنشورة كنسبة من إجمالي بحوث الخطة العلمية لكل قسم في المركز.

X_1 : المتغير المستقل الأول: عدد بحوث الخطة العلمية في كل قسم في المركز.

X_2 : المتغير المستقل الثاني: عدد الشهادات العليا للباحثين في كل قسم في المركز.

X_3 : المتغير المستقل الثالث: عدد الترقيات العلمية للباحثين في كل قسم في المركز.

وهكذا سيكون النموذج القياسي ممثلاً بالمعادلة الخطية التالية التي تحتوي على متغيرات الدراسة المعتمد والمستقلة، وكذلك على معلمات النموذج والمقطع الصادي للدالة التالية:-

$$R = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U_t$$

Regression Analysis: R versus X_1, X_2, X_3

The regression equation is :- $R = -8.459 + 0.673 X_1 + 0.849 X_2 + 0.362 X_3$

Predictor	Coef	SE Coef	T	P	VIF
Constant	- 8.459	0.5386	- 5.236	0.000	
X1	0.6731	0.6828	4.769	0.002	3.722
X2	0.8493	0.7302	5.815	0.000	5.959
X3	0.3624	0.5532	4.981	0.001	7.219

S = 3.35638 R-Sq = 87.3% R-Sq(adj) = 86.8%

$R^2(R, X_1)$=66.5% & $R^2(R, X_2)$=49.9% & $R^2(R, X_3)$=53.7%

Analysis of Variance

Source	DF	SS	MS	F	P
Regression	4	673.54	168.385	6.787	0.000
Residual Error	11	272.92	24.811		

Durbin-Watson statistic = 1.893

2- تطبيق النموذج وتحليل نتائج التقدير القياسي للدراسة:-

تم تطبيق نموذج الدراسة وفق نموذج البيانات المجمعة(PANEL DATA) باعتماد أسلوب نموذج التأثيرات العشوائي(REM)، وذلك بتجميع البيانات المقطعية لأقسام المركز الخمسة بشكل طولي لمدة ثلاثة أعوام دراسية، وباعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) وباستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز(MINITAB) يتبين من نتائج اختبارات النموذج المقدر، قبوله من النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية، فمن الناحية الاقتصادية كانت العلاقة الخطية للنموذج المقدر متوافقة من حيث حجم وإشارات معلمات النموذج مع المنطق النظري. إذ تتبين الأهمية القياسية للنموذج من

خلال تأثير بحوث الخطة وعدد الشهادات والترقيات العلمية للباحثين على المتغير المعتمد للدراسة والذي يمثل نسبة البحوث المنشورة من البحوث الإجمالية للخطة خلال سنوات الدراسة، إذ تتأكد تلك الأهمية من قيمة معامل التحديد(R^2) الذي بلغ حوالي(87%)، بينما تكون النسبة المتبقية(13%) هي لتأثير العوامل الأخرى المضمنة في المتغير العشوائي. ومن الناحية الإحصائية كان النموذج معنوياً اعتماد على اختبار(F)عند مستوى معنوية(0.01)، ومن الناحية القياسية لم يعاني النموذج المقدر من مشاكل القياس الاقتصادي، فقد كانت قيمة معامل تضخم التباين(VIF) عند مستويات متدنية ولم تتجاوز مستوى عشر وحدات ليؤكد ذلك على خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة للنموذج، فيما يؤكد اختبار كلاين(Klein Test) على أن قيم معامل التحديد للمتغيرات المستقلة كانت بقيم أقل من قيمة معامل التحديد الكلي للنموذج ليؤكد ذلك على عدم وجود مشكلة عدم التجانس في النموذج المقدر، أما قيمة اختبار داربن-واتسن(D-W) المحسوبة والتي بلغت حوالي(1.89) فتشير إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي في قيم حد الخطأ، لكون قيمة داربن-واتسون وقعت في منطقة قبول فرضية عدم وجود المشكلة.

وبناءً عليه يمكن تحليل تأثير المتغيرات المحددة للتطور العلمي في مركز دراسات البصرة والخليج العربي خلال السنوات المدروسة المتمثلة بالمتغيرات المستقلة في تعزيز النشر العلمي لبحوث الخطة العلمية. إذ تبين نتائج التقدير القياسي للنموذج أن(X_1) قد أثر بشكل إيجابي في نشر البحوث العلمية، فكلما ازدادت بحوث الخطة، كلما ارتفع النشر العلمي بمقدار(67%)، أما المتغير(X_2) فيشير إلى تأثير الشهادات العلمية للباحثين، فتطور الشهادات العليا للباحثين قد أثر إيجاباً في النشر العلمي بمقدار(85%)، وبالنسبة للترقيات العلمية الممثلة بالمتغير(X_3) فقد أثرت الترقيات العلمية إيجاباً بمقدار(36%) في نسبة النشر العلمي لبحوث الخطة العلمية طيلة الأعوام **(2021-2022)(2022-2023)(2023-2024)** .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات : تبين مما تم عرضه في متن البحث تحقق الفرضية التي بنيت عليها الدراسة والمتمثلة في أن رفع جودة الأداء الجامعي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق يمثل عملية تكاملية غير مجتزأة تبدأ بتوفير المرتكزات العلمية من أبنية ومختبرات ومكتبات ومستلزمات علمية وأنظمة تعليمية وإدارة جامعية كفوءة ومستقلة عن الأجندات السياسية، وتنتهي بتوفير التمويل الكافي لجميع المستلزمات الأساسية للجامعات والمراكز البحثية لتنفيذ خططها وبرامجها العلمية وبما يحقق التواصل مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. والسبب في ذلك يرجع إلى المشكلات السياسية والاقتصادية التي أبرزتها الظروف الجديدة على العراق بعد التغيير السياسي، وبخاصة المحاصصة الحزبية في تولي حقيبة الوزارات ومنها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتغيرات الكبيرة في سياسات وإجراءات الوزارة وكوادر معظم الإدارات الجامعية بعد تغيير الوزير، فضلاً عن تدني مستوى التخصيصات المالية الممنوحة للتعليم العالي عموماً وللبحث العلمي على وجه الخصوص، فكانت المخصصات المالية الممنوحة للمراكز البحثية تعبر عن مبالغ ونثريات زهيدة جداً تتعلق بقضايا خدمية ولا تمت بصلة للتطور العلمي والبحث الأكاديمي، ولا تتناسب مع حجم التوسع في الجامعات العراقية، ومع ما يجري من تطورات علمية متسارعة في مختلف دول العالم، وبخاصة في المناهج والطرق والقاعات الحديثة وأساليب التدريس والمختبرات العلمية والتجارب والمستلزمات المالية للباحثين في مراكز البحث العلمي للجامعات، إذ لم تتجاوز تلك التخصيصات ما نسبته(1,68%) من إجمالي الموازنة الاستثمارية العامة للعراق طيلة السنوات المدروسة، ومن ذلك يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:-

1- تعاني الجامعات العراقية من تدني في مستوى الإدارات الجامعية الكفوءة، إذ أن اختيار القيادات الجامعية يجب إن يخضع لمعايير شفافة تتعلق بالخبرة والكفاءة العلمية والإدارية، ويبتعد عن المحسوبية والمنسوبية والولاءات الحزبية الذي تفشى في جميع مفاصل الوزارة والجامعات ، من أجل تحقيق الاستقرار والاستلالية للتعليم العالي عن أي تأثيرات سياسية جانبية تعرقل سير العملية العلمية والبحثية.

2- تعاني معظم الكوادر التعليمية الجديدة في الجامعات العراقية من تدني مستوى الأداء الأكاديمي، بسبب ضعف الوزارة في صياغة وبناء استراتيجيات سليمة ترفع من كفاءة وجودة الأداء العلمي للجامعات، وبما يعزز دور وفاعلية المؤسسات التعليمية في المجتمع، عبر خلق بيئة عمل صالحة تُحسن الممارسات العلمية، مع التأكيد على مسؤولية الإدارة في تقييم الأداء وتعزيز المساءلة وتجنب الازدواجية بين المهام والمسؤوليات، وضرورة إيجاد هيكل إداري واضح تتحدد من خلاله المهام والوظائف، مع المراجعة المستمرة وتجديد المسؤوليات، والتطوير للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسة الجامعية.

3- عدم ربط مخرجات التعليم العالي في العراق بحاجة سوق العمل للخبرات والمهارات الفنية والإدارية، يمكن الاستدلال على هذا الخلل من مؤشري معدل الالتحاق بالتعليم العالي، ومؤشر الإنفاق على التعليم العالي. ومن متابعة هذين المؤشرين يتبين أن نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي خلال المدة(2010-2020) ازدادت بمعدل(25%)، إذ وصل عدد الطلبة المقبولين للعام الدراسي (2019-2020) إلى نحو(247) ألف طالب وطالبة، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين(107) ألف خريج لنفس العام، وأن هذه الأعداد المرتفعة من الخريجين تحتاج إلى فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية التي حصلت عليها خلال سنوات التعليم الجامعي، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العراقي من ارتفاع كبير في معدلات البطالة. أما المؤشر الثاني الخاص بالإنفاق على التعليم،

فتشـير نسـب الأنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في العراق إلى تدني مسـتوياتها، إذ تم تخصـيص مبلغ وقدره(3,2) تريليون دينار لهذه الوزارة كنفقات مخصصـة لها من قانون الموازنة العامة أي ما نسبته(1,63%) من إجمالي النفقات العامة لسنة 2023.

4- أن مركز دراسـات البصـرة والخليج العربي هو مركز بحثي علمي بامتياز، وتصـدر عنه ثلاث مجلات علمية محكمة ذات معامل تأثير هي مجلة الاقتصادي الخليجي ومجلة دراسات الخليج العربي ومجلة دراسات البصرة، وأن أكثر أبحاثها المنشـورة هي لباحثي المركز فضـلاً عن كليات الجامعة والجامعات الأخرى العراقية والعربية. الا أن جميع التكاليف البحثية من مسـتلزمات وجولات بحثية وإيفادات ونشـر علمي يتحمل تكاليفها الباحث، ولا تتحمل رئاسة الجامعة هذه التكاليف باستثناء السلف المقدمة للمركز لشراء الأجهزة والأثاث.

5- برغم الظروف المادية الصـعبة التي تعاني منها جامعة البصـرة في مجال تمويل النفقات العلمية، فإن المركز أخذ على عاتقه الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية عبر الجولات الميدانية التي يقوم بها باحثوا المركز باستمرار، فالمهام الاجتماعية للمركز كانت تسير بخطى منتظمة كونها من الواجبات الأساسية المرافقة للبحث العلمي خلال حضور فاعل في الأوساط الأكاديمية والثقافية والمؤتمرات الدولية.

6- أظهرت نتائج النموذج القياسـي المطبق على مركز دراسـات البصـرة والخليج العربي للأعوام **الدراسـية(2021-2022)(2022-2023)(2023-2024) أن أهمية المتغيرات المحددة لنسبة النشر من بحوث الخطة العلمية في أقسام المركز الخمسة، إذ بلغت قيمة معمل التحديد($R^2 = 86.8$) وهذا يدا على أهمية المتغيرات التي تضمنها النموذج والتي تمثلت بعدد البحوث المدرجة بالخطة وعدد الشـهادات العليا التي يمتلكها باحثوا المركز في تلك السنوات، فضلاً عن عدد الترقيات العلمية التي تم الحصول عليها من قبل أساتذة المركز بأقسامها الخمسة طيلة المدة(2021 – 2024).**

ثانياً – التوصيات : نجملها بالنقاط التالية :-

1-ضـرورة إدراك المسؤولين في رئاسـة مجلس الوزراء العراقي بأن التعليم العالي هو ركيزة أسـاسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، عبر رفع سقف التخصيصـات المالية الممنوحة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة، من أجل النهوض بالخطط والبرامج التي تحقق الحاكمية العلمية التي ترفع من مستوى جودة الأداء للجامعات العراقية. على أن يترافق ذلك مع خطط موضـوعة لتوسـيع إنشـاء الجامعات وتوسـيع القاعات الدراسـية وتطوير المختبرات والمسـتلزمات العلمية الملحقة بالجامعات، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، فضـلاً عن إقامة مذكرات تعاون وتبادل للخبرات العلمية مع الجامعات في الدول المتقدمة عبر توفير برامج دورية مسـتمرة لمنحات بحثية وبرامج تدريبية للملاكات التدريسـية في الجامعات العراقية كافة.

2- قيام وزارة التعليم العـالي والبحث العلمي بوضـــع اســـتراتيجية طويلة الأمد للبعثات التدريبية العلمية، لتطوير الكوادر العلمية للجامعات، ويتم تقسيمها لخطط سنوية وخمسية، وتنفذ ببرامج دورية بوجبات كل ثلاثة أشـهر على جميع الملاكات التدريســية إلى خـارج العراق، ليتحقق من خلالها تعشـــق الجـامعات العراقية بالجامعات في الدول المتقدمة، واكتســـاب الخبرات.

3- قيام هيأة البحث العلمي التي تشـــرف على المراكز البحثية في الجامعات العراقية بتخصـــيص تمويل ســـنوي لإقامة المؤتمرات العلمية السنوية لمراكز البحث العلمي في الجامعات العراقية، على أن تكون موضـوعات المؤتمرات وتوصياتها قابلة للتطبيق، وتعالج أبرز التحديات التي يعاني منها البلد، ومن ثمَ ترفع من مسـتوى جودة الأداء الجامعي وتحقق الحاكمية العلمية، وتكون مسؤولية الجامعة هنا إدارية من حيث الإعداد والتنفيذ للمؤتمرات العلمية لجميع المراكز البحثية العاملة فيها وفق الخطة العلمية السنوية.

4- الاهتمام العلمي والبحثي بالقضـــايا العلمية والتكنلوجية المعاصـــرة التي تحقق زيادة في الإنتاج الإنتاجية وتوســـع من خيارات التوظيف للخريجين، عبر تحفيز وتشجيع براءات الاختراع وإنشاء المصـانع والمؤسسـات الإنتاجية المتطورة، مع ضـرورة الاهتمام بالقضـايا التي تخدم المجتمع وبخاصـة المتعلقة بموضـوعات التلوث البيئي والتنمية المسـتدامة كون هذه الموضوعات تمس الحياة الإنسان والمجتمع ككل.

5-العمل على تشـجيع وتطوير النشـاط البحثي لجميع الملاكات العلمية في الجامعات العراقية، وإلزام أسـاتذة الجامعات كافة بضـرورة نشـر بحثين سـنوياً في مجلات علمية محكمة، مع تشـجيع النشـر في المجلات العالمية(سـكوباس) من أجل رفع تصـــنيف الجـامعات في المحـافل الدولية، وتقديم التســـهيلات والحوافز المادية والمعنوي للباحثين في الجامعات العراقية، وإقامة المسابقات البحثية على مستوى الوزارة وهيأة البحث العلمي فيها، مع تعزيز ذلك إعلامياً.

المصادر

1. Ibrahim, Fadel Khalil. (2003). Arab Education and the Challenges of Globalization. Al-Hikma Journal, Baghdad, Issue (33), Year Four.
2. Ismail, Ali. (2009). Developing and Modernizing Higher Education Plans and Programs to Meet Societal Needs. Arab Organization for Education, Culture, and Science, Beirut.
3. University of Basrah. (2018). Department of Scientific Affairs, Library Management Unit. University of Basrah.
4. University of Basrah. (2023). Department of Administrative and Financial Affairs, Budget Division. University of Basrah.
5. Al-Jalabi, Sawsan Shakir. (2000). The Impact of Education on Sustainable Human Development in the Arab World: A Symposium Held by Bayt Al-Hikma on Sustainable Human Development in the Arab World, Iraq.
6. Hussein, Salma Jabir. (2016). Scientific Research Between Reality and Aspiration – A Case Study at the Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. Workshop on Developing Research Staff, University of Basrah (Nov. 5–9, 2016).
7. Al-Halfi, Dr. Abdul Jabbar Aboud. (2015). Determinants of Advancing Scientific Research at the Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. Administrative Studies Journal, Issue.**(15)**
8. Al-Halfi, Abdul Jabbar Aboud. (2021). Academic Research Effectiveness of the Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. Scientific Symposium Held by University of Basrah on University Day (April 15, 2021).
9. Dawood, Aseel Salman & Musa, Dr. Firas Jasim. (2022). Toward Expanding University Institutions in Iraq – Possibilities and Requirements. Directorate of Research and Studies, Iraqi Parliament, Baghdad.
10. Thiyab, Asaad Muhammad & Musa, Dr. Firas Jasim. (2019). A Comparison of Financial Allocations for the Education and Higher Education Sector in Iraq with Some Arab Countries (2016–2019). Iraqi Parliament – Research Directorate, Budget Research Department.
11. Abbas, Dr. Thanaa Lilo Abbas. (2023). Technical Infrastructure Requirements of Iraqi Universities and Their Readiness to Support E-Learning. Innovations Journal for Humanities and Social Studies, Vol. 1, Issue 2.
12. Abdul Samad, Saher Kareem. (2021). Scientific Expansion and Population Growth in Iraq – Reality and Requirements. Anwar Al-Ilm Journal, Vol. 1, Issue.**(3)**
13. Abdul Qadir, Ali. (2001). Foundations of the Relationship Between Education and the Labor Market and Measuring Returns on Human Investment. Arab Planning Institute, Kuwait.
14. Al-Ardawi, Dr. Khalid Alawi. (2022). The Problem of University Education in Iraq. Website: https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/08/11
15. Al-Ardawi, Dr. Khalid Alawi. (2022). The Problem of Research Centers and Units in the Iraqi Ministry of Higher Education and Scientific Research. Website: https://law.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2022/08/11
16. Al-Attar, Ali Abdul Karim. (2012). A Review of the Scientific Plan of the University of Basrah. Ishraqat Journal, Center for Basrah Studies, Year 2, Issue.**(3)**
17. Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. (2019). Center Archive. University of Basrah.
18. Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. (2023). Managing the Center's Strategic Plans and Objectives, Pamphlet issued by the Center, University of Basrah.
19. Center for Basrah and Arabian Gulf Studies. (2023). Scientific and Administrative Structure of the Center. Department of Administrative Affairs, University of Basrah.
20. Al-Rafidain Center for Dialogue. (2022). Symposium on Strategies for Developing Higher Education and Scientific Research Institutions in Iraq. Website: https://alrafidaincenter.com/uploads
21. Makki, Ilham. (2023). Higher Education in Iraq After 2003. Middle East Center, London.
22. Al-Nuaimi, Dr. Jalal Muhammad. (2006). Toward a Strategy for Reforming Higher Education in Iraq. The Arab Academy in Denmark, Denmark.
23. Nouri, Israa Alaa Al-Din. (2019). Higher Education in Iraq – Reality and Challenges. Opinions on the Gulf, Issue 6, Gulf Research Center, Baghdad.
24. Wadee, Adnan. (2002). Education and the Labor Market: Necessities of Reform. Arab Planning Institute, Kuwait.
25. Ministry of Finance – General Budget Law. (2023). Republic of Iraq, Ministry of Finance.
26. https://www.cosit.gov.iq
27. United Nations. (2015). Development and Institutions Governance. New York.
28. https://www.art.uobasrah.edu.iq/index.php/news/15858